عضو مؤتمر الحوار في فريق بناء الدولة د. نهال العولقي لـ 14 أكتوبر :

جميع القوى السياسية باتت تدرك أهمية القضية الجنوبية في أي تصور مستقبلي

مكون الحراك في الحوار لم يقدم أي تصور حول هوية الدولة أو شكلها أو نظام الحكم

(بناء الدولة) هي احدى فرق عمل الحوار الوطني التسع ،وهو غاية وتحد كبير يريده الشعب اليمني الباحث عن وطن توجد فيه المؤسسات ويستشعر الفرد فيه بالمواطنة المتساوية ...لأهمية ما سيقدمه هذا الفريق من تشخيصات وما سيخرج به من حلول تعالج قضية شكل الدولة القادم وطبيعة كل من نظامي الحكم والانتخاب فيها ،وحول الآلية المتبعة في اختيار النظام الأنسب و استكشافا لتصورات وضع المرأة في القادم الجديد ..أجرينا هذا اللقاء مع عضو لجنة الحوار الوطني عضو فريق بناء الدولة الدكتورة نهال العولقي .

لقاء / لؤي عباس غالب

■ الأهمية التي يمثلها الحوار بالنسبة للوضع اليمني؟

■■ يعد مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي انطلق في 18 مارس من العام الجاري بمشاركة كل الأحزاب والقوى السياسية ومكونات المجتمع المدني من النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني وبرعاية دولية، بمثابة نقطة الضوء في نفق مظلم دخل فيه اليمن جراء استحكام الأزمة السياسية بسبب الفشل في إدارة الدولة الذي خلف تدهورا شديدا في الوضع الاقتصادي وانتشارا واسعا للفساد بكل صوره. فهب الشعب رافعا شعار التغيير، هذا التغيير الذي كان من أولى ثماره عقد مؤتمر وطني للحوار الذي تشارك فيه كل مكونات المجتمع اليمني دون استثناء، ولأول مرة في تاريخ اليمن الحديث، يشارك أبناء هذا المجتمع في رسم ملامح مستقبلهم وفقا لتطلعاتهم ومطامحهم.

■ كيف تقيمين مشاركة المرأة في مؤتمر الحوار وصياغة القادم الجديد ؟

■■ لا يخفى على أحد أن المرأة اليمنية وعبر مسيرة نضال طويلة حاولت أن تكون شريكة أخيها الرجل في قيادة قطار التنمية في هذا البلد. إلا أنها غالبا ما كانت تواجه بثقافة تقليدية تنكر عليها هذا الدور، وتنتقص من حقوقها. ولكن مع الحركات الاحتجاجية، سواء في الجنوب أو في الشمال، أظهرت المرأة ثباتا واستبسالا في ساحات النضال كافة وأثبتت بحق أنها رائدة وقائدة وأنها رقم صعب في أي معادلة سياسية قادمة. لذلك تتواجد المرأة اليوم في هذا المؤتمر الوطني بما يقارب الثلث من أعضائه وتتموقع في كل مفاصلة، في الأحزاب السياسية ، في الحراك الجنوبي ، في أنصار الله ، في منظمات المجتمع المدني ، في الشباب ، في الأقليات والمهمشين وذوي الإعاقة، ثم هي تستقل بمكون خاص بها هو مكون المرأة في مؤتمر الحوار، الذي يعنى بالتعبير عن همومها ومشاكلها وبالدفاع عن حقوقها وتطلعاتها. وتعتبر مشاركة المرأة كما ونوعا في حدث وطني بهذا الحجم يهدف إلى إنقاذ اليمن أرضا وإنسانا من حافة الهاوية وإعادة بناء الدولة اليمنية القائمة على العدالة الاجتماعية والديمقراطية وسيادة القانون والمواطنة المتساوية، انتصارا لنضالاتها السابقة، وإقرارا بمحورية دورها في إرساء مداميك دولة النظام والقانون وقيادة قافلة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذا البلد.

■ هل تتوقعين أن ينجح الحوار في التوصل إلى حل عادل لهذه القضية؟

■■ اجتمع اليمنيون شمالا وجنوبا شرقا وغربا على طاولة الحوار لأنهم جميعهم يدركون أنه لا ملجأ لهم إلا الاستماع إلى بعضهم، وبسط كل مشاكلهم وقضاياهم على الطاولة بكل صدق وشفافية، وأصبح كل طرف في المؤتمر مجبراً على أن يسمع طرح الطرف الآخر وتصوره لمعالجة الوضع الراهن وإن لم يأت هذا الطرح على هواه. فقد عقد العزم على القبول بالآخر ومقاربة الرؤى والسعي نحو الوصول إلى منطقة خضراء يتواضع فيها كل الفرقاء لإنقاذ مصير شعب، يتطلع إليهم بأحداق يملؤها الأمل ولا غير الأمل في مستقبل أفضل. وأعتقد أن المؤتمرين لن يخيبوا آمال الملايين مهما اختلفوا وسيخرجون اليمن من هذا النفق المظلم بإذن الله.

■ كأستاذ مساعد بكلية الحقوق جامعة عدن وعضو في لجنة الحوار الوطني عن مكون نساء الجنوب المستقلات ما أهم التحديات التي تواجه الوحدة في ذكراها الثالثة بعد العشرين؟وكيف يمكن حلها مرحليا واستراتيجيا؟وكيف تقرئين تطورات الساحة الداخلية فيما يتعلق بالقضية الجنوبية ، بما في ذلك انسحابات بعض ممثلي الجنوب من مؤتمر الحوار؟

■■ في الحقيقة لا يخلو هذا السؤال من أهمية بالغة، حيث أنك تعلم والجميع يعلم كذلك أن القضية الجنوبية هي حجر الزاوية في مؤتمر الحوار الوطني وهي مفتاح الحل لكل قضايا المؤتمر. ودعني في البداية أوضح لك صورة ما يحدث في الجنوب، فالشارع الجنوبي منذ انطلاق الحراك الجنوبي السلمي في عام 2007 وهو ، يبحث عن ملامح هوية انطمست و مؤسسات دولة دمرت وعن كرامة امتهنت وعن حقوق انتهكت وسلبت. وإلى اليوم لم يتوقف هدير الملايين من أبناء الجنوب عن المطالبة باستعادة الدولة والهوية والكرامة. ونحن أبناء الجنوب من مختلف المكونات، جئنا إلى مؤتمر الحوار لنعبر عن أصوات هؤلاء الملايين، ونعرض مظالمهم وشكواهم، ونبسط كل قضاياهم السياسية والحقوقية، الاقتصادية والاجتماعية. لذلك ينبغي على كل المؤتمرين أخذ هذا الواقع بالحسبان وعم تجاوزه أو القفز عليه، لأن إيجاد حل عادل للقضية الجنوبية يلبي تطلعات كل أبناء الجنوب هو مفتاح الحل لإعادة أمن واستقرار اليمن وضمان سلامته ووحدة أراضيه. لذلك لكي نحيي ذكرى الوحدة اليمنية في نفوس كل اليمنيين، علينا أولا أن نعلي من قيمها، وننزه معناها السامي من كل تدنيس واستخدام معيب لها شوه من قيمها السامية، وجعلها ذكرى ليوم عظيم ولكن في ذاكرة الخيال.

وكما يبدو أن كل القوى السياسية والمدنية، سواء عبرت عن ذلك صراحة أو ضمنا، باتت تدرك ضرورة استيعاب القضية الجنوبية في أي تصور تطرحه لمستقبل يمن جديد، وبالشكل الذي يلبي - على الأقل الحد الأدنى - من مطالب أبناء الجنوب. وليس صحيحاً أن هناك انسحابات من بعض ممثلي الجنوب باستثناء انسحاب الشيخ أحمد بن فريد الصريمة، الذي كان لأسباب معينة تولى هو إيضاحها.

■ كيف تقرئين تحركات القيادات الجنوبية المطالبة بفك الارتباط في الخارج ؟وكيف يمكن لصانع القرار اليمني أن يحد من خطورة هذه التحركات على وحدة الصف اليمني؟ وما هو الحل من وجهة نظرك؟

■■ إن مطالب فك الارتباط أو تقرير المصير لأبناء الجنوب غير مقتصرة على القيادات الجنوبية المتواجدة في الخارج، وإنما هي مطالب شرائح عريضة من أبناء الجنوب، التي عكستها أيضا رؤية الحراك الجنوبي المشارك في مؤتمر الحوار الوطني كممثل رسمي لأبناء الجنوب في هذا المؤتمر. ودعني انتهز فرصة هذا اللقاء لأوضح لك وللقراء الكرام مسألة مهمة وهي أن مؤتمر الحوار الوطني لم ينعقد لإنكار القضية الجنوبية، أو لحجب حقيقة أن هناك قطاعاً واسعاً من أبناء الجنوب يطالب اليوم بفك الارتباط وتقرير المصير، وإنما دعا الحراك الجنوبي للمشاركة تحت أي سقف من المطالب والتحاور مع أقرانه من القوى السياسية والمدنية الموجودة على الساحة، شريطة الخروج بحل عادل يضمن وحدة اليمن وأمنه واستقراره، التي هي جزء من أمن واستقرار المنطقة والعالم بأسره كما جاء في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

■ إلى أين وصل فريق بناء الدولة في مهمته ؟ وما هي أهم التصورات المطروحة كخيارات لشكل الدولة وطبيعة نظامي الحكم والانتخاب وهل توصلتم لرؤية في موضوع "الكوتا" ؟

■■ يواصل فريق بناء الدولة العمل بحسب الخطة العامة التي أقرها في منتصف شهر أبريل الماضي التي حددت أربعة أهداف رئيسية هي: تكوين قاعدة معرفية مشتركة لدى أعضاء الفريق، تحليل أولي لبنية الدولة القائمة ، تحقيق المشاركة المجتمعية الفاعلة، و اقتراح معالجات للقضايا المتفق عليها في ضوء نتائج تحليل المرحلة الأولى. وقد أنهينا الهدف الأول ونحن الآن بصدد مقاربة تحقيق الهدف الثاني الذي تم تقسيمه إلى سبعة محاور

د. نهال العولقي

تتمثل في: هوية الدولة، شكل الدولة، نظام الحكم، النظام الانتخابي والإداري والسلطة التشريعية والسلطة القضائية. وفيما يتعلق بشكل الدولة، قدمت مختلف المكونات بما فيهم أنصار الله والمرأة والشباب تحليلا للوضع السياسي والاجتماعي القائم، والتصورات حول شكل الدولة القادمة التي ينبغي أن تأتي وفق صيغة جامعة، تتجاوز كل الاختلالات والانقسامات، وتكون ملبية لطموحات الشعب اليمني شمالا وجنوبا. وقد صبت معظم التصورات في اختيار شكل الدولة الاتحادية (الفيدرالية) من عدة أقاليم أو إقليمين. إلا أن حزب المؤتمر الشعبي العام وحزب التجمع اليمني للإصلاح قد قدما رؤيتين متراجعتين، حيث تصورا شكل دولة بسيطة (غير فدرالية) مع اعتماد نظام حكم لا مركزي، وإعطاء صلاحيات (كاملة - واسعة) للسلطات المحلية في الأقاليم أو المحافظات. ونحن باعتقادنا أن مثل هذه الرؤى لا تخدم مصلحة الوطن والواقع الذي نعيشه، حيث يوجد شعب في الجنوب يطالب اليوم بتقرير المصير وآخر في تهامة وتعز وصعدة يطالب بإقليم مستقل، وهناك شباب ثورة يطالبون بالتغيير وإقامة دولة مدنية حديثة تستوعب كل المطالب والمشاريع وتقوم على حل عادل للقضية الجنوبية.

والجدير بالذكر، في هذا السياق، أن مكون الحراك الجنوبي في بناء الدولة قد تحفظ بشأن هذه الرؤى، فلم يقدم أي تصور لا حول هوية الدولة ولا شكلها ولا نظام الحكم ولا النظام الانتخابي، معللا موقفه بأن حل القضية الجنوبية هو المفتاح لحل باقي القضايا ولا يمكن أن نتصور شكلا معينا للدولة القادمة أو لنظام الحكم فيها دون أن يفصل في القضية الجنوبية في اللجنة رقم واحد من لجان المؤتمر التسع، التي وفقا لمخرجاتها سوف يتم الاتفاق على شكل الدولة القادمة أكانت فيدرالية أو كونفدرالية أو غير ذلك. ومن ثم يأتي الحديث عن طبيعة نظام الحكم في الدولة المختارة ونظامها الانتخابي والإداري.....إلخ.

أما فيما يخص الكوتا فقد أقرها مؤتمر الحوار الوطني، الذي فرض على الأحزاب والقوى السياسية والمدنية أن تشارك بقوائم تتضمن 30 % من النساء و20 % من الشباب. ومع ذلك لم تكن الأحزاب واضحة وصريحة في تبني هذه الكوتا عندما قدمت تصوراتها حول النظام الانتخابي، حيث أجمعت على استخدام صيغة عامة مفادها: " أن يكون للمرأة - والبعض أضاف وللشباب- تمثيل في البرلمان" . الأمر الذي لا يدعو إلى التفاؤل، إلا أننا كنساء سنتمسك بحقوقنا في الكوتا بما لا يقل عن 30 % التي اعترف لنا بها أصلا مؤتمر الحوار، وسنواصل النضال في هذا المضمار، بمشاركة كل القوى والفعاليات النسوية والمناصرة للمرأة على المستويين المحلي والدولي، ولن يهدأ لنا بال حتى نثبت هذا الحق في الدستور القادم.

■ كلمة أخيرة تودين قولها في هذه المناسبة عبر 14أكتوبر؟.

■■ يسرني في هذا اللقاء، وعبر هذه الصحيفة الحرة والعريقة أن أتقدم إلى شعبنا بأحر التهاني بمناسبة عيد الوحدة اليمنية، التي تحمل في ذاتها قيما عظيمة وعصارة نضالات وطموحات أبناء هذا الوطن عبر التاريخ. وأقول لأهلي وأخوتي في الشمال إن الوحدة مفردة سامية تعبر عن قيم الحب و الإحترام والمشاركة الحقيقية لا الإكراه والهيمنة والإقصاء. كما أتوجه إلى مختلف الفاعلين على الساحة بأن يتعاطوا مع القضية الجنوبية بشكل صحيح، والبحث عن حل عادل لها، فحل القضية الجنوبية هو المدخل لإعادة ترتيب البيت اليمني ولحفظ أمن واستقرار هذا البلد.

رئيس فريق بناء الجيش والأمن: عملية النزول الميداني ستشمل كل المستويات

لابد من تحسين أوضاع منتسبي القوات المسلحة والأمن معيشيا وصحيا وتأهيليا

يفترض أن يمنح المتقاعد رتبة أعلى من رتبته فور تقاعده

■ صنعاء/ سبأ :

أكد رئيس فريق بناء الجيش والأمن المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني، اللواء يحيى الشامي، أن عملية النزول الميداني التي تقوم بها المجموعات المنبثقة عن الفريق ستشمل كل المستويات بغرض الالتقاء بالجنود والاستماع إلى مطالبهم وتلمس أوضاعهم في المعسكرات ولن تقتصر على لقاء القيادات فقط في المؤسسة العسكرية.

وأقر اللواء الشامي بأن هناك تحايل على تنفيذ القانون فيما يخص التعامل مع المتقاعدين قسراً، من جهات كثيرة على أساس حرمان المتقاعدين الكثير من حقوقهم.. وفيما يلي نص الحوار:

من لـم ينطبق عليه قانون التقاعد سيسـتمر في الخدمة مـع زملائه

■ بداية ماهي المعايير والأسس التي ستحكم عملية إعادة بناء القوات المسلحة والأمن؟

■■ في الحقيقة أي بناء يجب أن يعتمد على أسس وقواعد دستورية وقانونية، ونحن في فريق بناء الجيش والأمن نتلمس الواقع ونتقصى الحقائق لنبني القوات المسلحة والأمن وفق أسس علمية ووطنية ومهنية، وأهم أسس البناء هي:

أولاً: المنظومة القانونية التي تحدد مهام واختصاصات وواجبات المؤسسة العسكرية والأمنية وأجهزتها الاستخباراتية بمختلف مكوناتها ومستوياتها.

ثانيا: الجانب المالي الذي يعتبر الركيزة الأساسية لإصلاح أي مؤسسة بالإضافة إلى تحديد الحجم الأمثل للقوات ولتعداد القوات العاملة من القوات الاحتياطية.

عدد القوات المسلحة قد يصل إلى 500 ألفاً

■ هل ستشمل علمية بناء الجيش والأمن تحسين أوضاع العاملين في المؤسسة العسكرية والأمنية؟

■■ بالطبع لابد من تحسين أوضاع منتسبي القوات المسلحة والأمن معيشياً وصحياً وتأهيلياً، لكن عندما نجد أن عدد القوات المسلحة قد يصل إلى 500 ألفاً، يشكل هذا عبئا على الميزانية، لأن معظم هؤلاء سوف يكونوا قوةً غير عاملة في المعسكرات، لهذا لا بد من تحديد حجم القوة العاملة، حتى تتمكن القيادة من تحسين أوضاع منتسبي المؤسسة العسكرية العاملين والمتواجدين في معسكراتهم، وبالنسبة لبقية القوات ستمنح لهم حقوقهم المكتسبة وسوف يكونوا جزءاً قوات احتياط.

■ قامت اللجان المنبثقة عن الفريق بنزول لبعض المؤسسات العسكرية والأمنية.. هل سجلت هذا الزيارات نتائج إيجابية؟

■■ الزيارات كانت إيجابية، ومن هذه النتائج الايجابية التقاء مجموعة فريق أسس بناء الجيش

يحيى الشامي

والأمن بالدارسين في كلية الدفاع الوطني وكلية الحرب العليا، الذين ناقشنا معهم مختلف المواضيع المتعلقة بالجانب العسكري والأكاديمي، وتم أخذ مقترحاتهم وتصوراتهم لتكون من مخرجات عمل مجموعات الفريق، وسيقوم الفريق أيضاً بزيارات إلى منظمات المجتمع المدني.

■ ما علاقة منظمات المجتمع المدني بعمل الفريق؟

■■ لمعرفة علاقة المواطن بالمؤسسة العسكرية وخصوصاً قوات الشرطة، فكل حياة المواطن بالتعامل مع جهاز الشرطة، ولا بد من استطلاع الآراء من المكونات المجتمعية لتكون ضمن مخرجات عمل الفرق.

النـزول الميـداني سيشمل كل المستويات

■ هناك من يرى أن عملية النزول استهدفت اللقاء بالقيادات فقط.. هل ستلتقون بالجنود؟

■■ النزول الميداني لا يقتصر على لقاء القيادات فقط وسيشمل كل المستويات، وقد بدأت عملية النزول إلى الأفراد في المعسكرات التي تضم آلاف الجنود بغرض الالتقاء بهذه الشريحة والاستماع إلى مطالبهم ضمن برنامج الزيارات التي تقوم بها مجموعات العمل المنبثقة عن الفريق، وستنتقل عملية النزول الميداني من إطار أمانة العاصمة إلى كافة المحافظات.

■ بالنسبة للمبعدين والمحالين قسراً إلى التقاعد كيف سيتم معالجة قضاياهم؟

■■ بالنسبة للمتقاعدين بشكل عام، الحقيقة هناك تحايل على تنفيذ القانون، من كثير الجهات على أساس حرمان المتقاعدين الكثير من حقوقهم فيما يفترض أن يمنح المتقاعد رتبة أعلى من رتبته فور تقاعده، وهذه من أهم الحقوق التي يحرم منها الكثير من الضباط والصف ضباط والجنود نتيجة لعدم الالتزام بتطبيق القانون، وهذا من أهم الأشياء التي تعطى للمتقاعد من الامتيازات المادية والمعنوية، عندما يرقى المتقاعد إلى رتبة يشعر أن هناك تكريم للشخص الذي أفنى عمره في خدمة الوطن والمواطن.

■ ماذا عن المبعدين والمحالين، كيف سيتم معالجة مشاكلهم؟

■■ هناك لجنة مشكلة من فريق بناء وأسس الجيش والأمن، وهناك لجنة مشكلة بقرار رئاسي أكثر أعضائها قضاة وهي الآن موجودة تباشر عملها في عدن، وقد قامت اللجنة المشكلة من الفريق بزيارات ميدانية لجمع المعلومات وتقصي الحقائق، وستجتمع باللجنة المشكلة بالقرار الرئاسي لتدارس أوضاع كل المحالين والمبعدين قسراً لأسباب سياسية ليتم إصلاح وتصحيح أوضاعهم ويعودوا إلى القوات المسلحة والأمن، وبالتالي من انطبقت عليه شروط التقاعد سيحال إلى التقاعد بعد تصحيح وضعه وإعطائه حقوقه ومن لم ينطبق عليه قانون التقاعد سيستمر في الخدمة مع زملائه.

كلمة أخيرة

■ كلمة أخيرة توجهها إلى كل جندي وضابط في مواقع الشرف؟

■■ أوجه رسالة إلى كل إخواني وأبنائي في القوات المسلحة والأمن، وأبشرهم بأننا إنشاء الله بدأنا في بناء اليمن الجديد يمن العزة والكرامة والشرف لكل يمني وجندي وضابط يدافع عن أرض هذا الوطن الغالي ويقدم نفسه رخيصة للدفاع عن سيادة اليمن وحماية مواطنيه، وأطمئنهم بأننا من خلال تصحيح الأوضاع والاختلالات الموجودة حاليا سيتم تحسين معيشتهم وتوفير الحياة الكريمة لهم ولأبنائهم إن شاء الله.

العيد الوطني
الثالث والعشرون
(22 مايو 2013م)

الوحدة الوطنية قيم ومبادئ وتطلعات ومواطنة متساوية وحرية وعدالة اجتماعية